المشروع القومي العربي في العراق اجهض بناء الدولة القطرية

دون تحقيق اهدافه القومية

ان العراق بحدوده الحالية كيان سياسي حديث، يدين بولادته للحرب العالمية الاولى التي هزمت فيها الدولة العثمانية وخرجت منها بريطانيا محتلة لولايات الموصل وبغداد والبصرة العثمانية.

وبدون بريطانيا ماكان لعراق اليوم ان يخلق، حيث لم يسبق الاحتلال البريطاني وجود هوية عراقية مشتركة او نزعة عراقية استقلالية، والحركات السياسية التي عرفتها مراكز الولايات الثلاث كانت محدودة وتعكس تناقضات الاستانة خاصة بعد نجاح الحركة الدستورية لعام 1908، ومع تصاعد الحركة الطورانية تصاعدت المشاعر القومية العربية بين اوساط بعض مثقفي مراكز الولايات وضباط الجيش العرب، فكانت جمعية العهد وحزب اللامركزية وغيرها، ولكن لم يكن هناك حزب عراقي التطلع والهوية.

ان التقاء مصلحة بريطانيا مع تطلعات الضباط العراقيين المتعاونين مع ثورة الشريف حسين، جعلت من وحدة هذه الولايات في كيان سياسي موحد امرا ممكنا، خاصة بعد رجحان كفة مدرسة "القاهرة" البريطانية المتعاطفة مع الرعيل القومي العربي الاول في اقامة كيان عراقي موحد، على تيار المدرسة "الهندية" الداعية لأبقاء العراق تحت السيطرة البريطانية المباشرة والاحتفاظ بالولايات الثلاث ككيانات سياسية متباينة.

كما ان فداحة الكلفة المالية والبشرية لحكم العراق كما تجلت في ثورة العشرين، والمناخ الدولي الجديد الداعي لحق تقرير المصير وغيرها من مبادىء الاستقلال، جعل من مصلحة بريطانيا قيام حكم بريطاني غير مباشر في العراق. وان الحاجة لتلبية بعض مطالب الحركة الشريفية بعد خروج فيصل من سوريا، جعلت من تحالف الطرفين، البريطاني والفيصلي، حجر الزاوية في قيام دولة العراق.

السؤال الذي يثار: لماذا لم يحقق هذا التحالف بين الرعيل القومي العربي الاول وبريطانيا، ما حققته تحالفات مشابهة في كيانات اخرى كالهند وماليزيا وسنغافورا واخيرا هونك كونج، من تطور ايجابي خدم الطرفين وساعد في خلق الدولة الوطنية الحديثة؟

ان الفكر السياسي العراقي فشل في التصدي لهذا الموضوع، مكتفيا بتحميل بريطانيا والاستعمار المسؤولية كل المسؤولية، جاعلا من اي مراجعة نقدية "زندقة" و "خيانة".

وبدون شك كان تصرف بريطانيا في العراق خاضعا لاعتبارات مصلحية وذاتية، ولكن السؤال: هل كانت هناك مساحة للمصالح المشتركة او الاستفادة الثانوية من الوجود البريطاني في العراق؟

فرضت مستلزمات الهيمنة البريطانية اقامة ادارة حديثة قادرة على تحقيق الاستقرار والتطور الاقتصادي، واعتبرت بريطانيا وحدة الولايات العثمانية الثلاث-بغداد، الموصل، البصرة- ضرورة لهذا الغرض، في وقت لم تكن الفسيفساء المحلية من عرب وكرد، مسلمين وغير مسلمين، طوائف ومذاهب، حاضرة وريف، عشائر وملل مستعدون لمثل هذه الوحدة.

ان المصلحة البريطانية اقتضت التفاهم مع الاتاتوركية الجديدة فالغت التزامها بكيان كردي خاص حسب معاهدة سفر (10 آب 1920) وابقت الاكراد ضمن الكيان العراقي الجديد، ورغم ذلك فضل قادة الاكراد بقاء الادارة البريطانية المباشرة على خضوعهم لحكم عربي في بغداد. وما كان للموصل المتنازع عليها بين تركيا الجديدة والكيان العراقي الجديد ان تكون جزءا من الاخير، لولا الدعم البريطاني والدور الذي لعبه الملك فيصل واعوانه من العراقيين في ربط توقيع معاهدة التحالف مع بريطانيا مع ضم الموصل للعراق.

وكانت رغبة اعيان البصرة، عندما استطلعت الادارة البريطانية ارائهم عام 1919 هو: الاحتفاظ بكيانهم الخاص في ظل ادارة بريطانية مباشرة. وشاركهم في ذلك مسيحيي ويهود بغداد-اي مايقرب من نصف سكان بغداد- اللذين اعتبروا بقاء الادارة البريطانية ضمان لحقوقهم الدينية والمدنية.

اما سكان الريف والبادية (اكثر من 70% من سكان العراق انذاك)، فقد خضعوا للعرف العشائري في تحديد انتمائهم وولائهم: فمن منطلق عشائري تحالف البعض مع بريطانيا كعشائر الدليم بزعامة علي السليمان، ومن ذات المنطلق كانت عشائر الفرات الاوسط رافضة لاي حكم مركزي عثماني او بريطاني.

بهذا المعنى يمكننا القول ان عراق اليوم كان خطوة وحدوية تنسجم مع طموح الرعيل القومي العربي الاول بزعامة الامير فيصل والضباط القوميين امثال ياسين الهاشمي ونوري السعيد وجميل المدفعي ومولود مخلص، وماكان يمكن تحقيقها لولا بريطانيا، "الصديقة الوحيدة التي يعتمد على ولائها" (كماجاء في منهاج اول وزارة فيصلية).

مرحلة التحالف القومي العربي مع بريطانيا

وان مسؤولية بناء الدولة بعد توحيد الولايات العثمانية الثلاث-بغداد، الموصل، البصرة- وقعت على كاهل الامير فيصل الذي تولى العرش عام 1921 بعد استفتاء شعبي عملت بريطانيا على ضمان نجاحه. واعتمد الامير فيصل على رجال الرعيل القومي الاول من عراقيين وغيرهم من العرب امثال ساطع الحصري ورستم حيدر في بناء العراق-الدولة. وقد وجد هؤلاء في تحالفهم مع بريطانيا ضرورة وطنية من اجل بناء الدولة الحديثة، وحماية هذا الكيان الجديد والضعيف في آن واحد، من التهديد الداخلي والخارجي. فقد كان فيصل في حالة خوف دائم من اطماع فرنسا في الموصل وعودة الاحتلال التركي في حالة انسحاب بريطانيا، ولذا اعتبر معاهدة 1930 بين العراق

وبريطانيا ضمانة للعراق من اي اعتداء خارجي وكان من ثمار هذا التحالف رسم الحدود العراقية مع كل من تركيا وايران لصالح العراق، خاصة فيما يتعلق بالموصل (في وقت تخلت فرنسا عن الاسكندرون لصالح تركيا)، و شط العرب الذي اصبح نهرا عراقيا، كما انهى الدعم البريطاني تهديد حركة الاخوان الوهابية للنجف والمناطق المجاورة.

اما على الصعيد الداخلي، فلم يكن بمقدور العرش الجديد التصدي لمسؤولية الامن في مجتمع قبلي يمتلك من السلاح اكثر مما تملكه الدولة، لولا مساعدة بريطانيا.

وفي ظل استتباب السلم الاهلي والاقليمي بمساعدة بريطانيا، نهض فيصل بمهمة بناء الدولة الحديثة، فشهد العراق في غضون سنوات حكمه (توفى فيصل الاول عام 1933) وضع الاسس لحكم مدني قائم على مؤسسات مستقلة ومتوازنة، فسن الدستور العراقي الاول لعام 1925 الذي يعتبر بحق افضل ماشرع في تاريخ العراق، كما اجرى اول انتخابات برلمانية لاتزال تعتبر لحد اليوم الاكثر نزاهة وتمثيلا للشعب العراقي، ووضع الاسس لسلطة قضائية مستقلة لاتزال قدوة ليومنا هذا، كما وضع الاساس لسياسة تعليمية حديثة كانت الحاضنة لكفاءات عراقية لاحقة. كل ذلك قبل ان يصبح النفط مصدر ثراء. ان عراقية فيصل بلغت اوجها عندما قدم مصلحة العراق في مصالحته ال سعود، رغم سقوط عرش والده في الحجاز على ايديهم.

المشروع الفيصلي: بناء الدولة القطرية بتأكيد الهوية العراقية

وكان فيصل واعيا لفسيفسائية وتناقضات المجتمع العراقي، فعمل جاهدا لصهره في بوتقة مدنية واحدة. وفي اعتماده "السدارة" كغطاء موحد للرأس، والتي عرفت بالفيصلية نموذجا لهذا المسعى في مجتمع كان يرتدي رجاله اكثر من اربعين شكلا من اغطية الرأس.

وحاول النظام الفيصلي-وريث الحكم العثماني السني-كسب العناصر والشرائح الاجتماعية التي طالما كانت خارج دائرة الحكم، بل في صراع معها مثل العشائر والمراكز الشيعية الدينية والاقليات الاخرى.

ان مسؤولية الحكم وفشل تجربته في الحكم القومي في سورية اقنعت فيصل الاول -الحجازي القومي التطلع- بضرورة بناء الدولة القطرية اولا، جاعلا من المواطنة العراقية واولوية الانتماء للعراق اساسا لحكمه انطلاقا من شعار العراق لكل العراقيين. فحرص فيصل "العربي" على مشاركة الاكراد، كما فتح فيصل "السني" الابواب لمشاركة للشيعة في الحكم رغم معاداة بعض رجال الدين الشيعة لنظامه، وعمل على كسب ود العشائر العربية ومشاركتها في الحكم، وحرص فيصل "المسلم" على مشاركة غير المسلمين من مسيحيين ويهود، وكان تألمه كبيرا عندما سمع وهو خارج العراق بقمع حركة الاشوريين على يد الجيش العراقي.

ان خلاصة تجربة الملك فيصل الاول كتبها عام 1932 في مذكرة يمكن اعتبارها رائدة في دعوتها للعراقية، يقول فيها:

> ((العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية مؤسسة على انقاض الحكم العثماني، و هذه الحكومة تحكم قسما كرديا اكثريته جاهلة، بينه اشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى انها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة عنصريا الى نفس الحكومة الا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكنهم من الاشتراك في الحكم، و عدم التمرن عليه، و الذي فتح خندقا عميقا بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين، كل ذلك جعل مع الاسف هذه الاكثرية، او الاشخاص الذين لهم مطامع خاصة الدينيون منهم، و طلاب الوظائف بدون استحقاق، و الذين لم يستفيدوا ماديا من الحكم الجديد يظهرون بأنهم لم يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة . . .))

ويمضي في وصف الانقسامات الاثنية والطائفية الداخلية ليتوصل للقول: ((و في هذا الصدد و قلبي ملآن اسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية، خالية من أية فكرة و طنية، متشبعة بتقاليد و اباطيل دينية، لا تجمع بينهم جامعة، سماعون للسوء، ميالون للفوضى، مستعدون دائما للانقضاض على اية حكومة كانت، فنحن نريد، و الحالة هذه، ان نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه، و ندربه، و نعلمه، و من يعلم صعوبة تشكيل و تكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لاتمام هذا التكوين و هذا التشكيل. هذا هو الشعب الذي اخذت مهمة تكوينه على عاتقي، وهذا نظري فيه)).

ولكن بوفاة الملك فيصل الاول المبكرة عام 1933 تراجع مشروع "بناء الدولة القطرية" اعتمادا على هوية الانتماء للوطن، ليتصدر الحكم فئة وصفها فيصل: ((حكومة مشكلة من شبان مندفعين ، اكثرهم متهمون بانهم سنيون أو غير متدينين، او انهم عرب، فهم مع ذلك يرغبون في التقدم، و لا يريدون ان يعترفوا بما يتهمون به، ولا بوجود تلك الفوارق، و تلك المطامع بين الكتل التي يقودونها. يعتقدون بانهم اقوى من هذا المجموع و الدسائس التي تحرك هذا المجموع)).

ان هؤلاء الشبان الذين "لايريدون ان يعترفوا بما يتهمون به"، تخلوا عن المشروع الفيصلي في بناء الهوية العراقية انطلاقا من اولوية الانتماء للارض المشتركة العراق، لصالح الانتماء للعروبة والقومية العربية. هنا وقع العراق وبريطانيا ضحية استمرار تحالف الاخيرة مع الرعيل القومي العربي دون خلق تحالفات جديدة تعتمد مشاركة تلك المكونات الاجتماعية التي سعى فيصل الى دمجها بالنظام الجديد. واذا كانت بريطانيا مقصرة في هذا الخيار، فان المكونات الاجتماعية الاخرى لم تفرز قيادات عراقية الولاء قادرة على التعاون مع بريطانيا، بما دفع الاخيرة للأستمرار بتحالفها

مع من وصفهم فيصل بالذين "لايريدون ان يعترفوا بما يتهمون به"، وبذلك خسر العراق استمرار التعاون مع بريطانيا بما يحقق لنا ماحققته سنغافورة او ماليزيا اليوم.

تراجع الرعيل الاول لصالح تيار قومي عربي معاد لبريطانيا

تركت وفاة الملك فيصل المبكرة فراغا سياسيا عجز ابنه غازي وفيما بعد الوصي عبد الاله عن ملئه، مما ترك الساحة العراقية عمليا بيد رموز الرعيل الاول امثال ياسين الهاشمي ونوري السعيد. وبوفاة الاول اصبح نوري السعيد رجل العراق القوي، الذي رأت فيه بريطانيا حليفا قادرا على ضبط البلاد.

شهدت المنطقة، بعد وفاة فيصل، متغيرات اقليمية ودولية اهمها القضية الفلسطينية وصعود النازية في اوربا بما فتح العراق على مصراعيه للتأثيرات الدولية والعربية وبالذات التيار القومي العربي في سوريا وفلسطين المعادي للصهيونية وبريطانيا، الذي وجد استجابة واسعة في اوساط عربية عراقية، بما خلق تيارا قوميا عربيا جديدا استبدل التحالف مع بريطانيا بتحالف مع المانيا النازية.

وكانت حركة رشيد عالي لعام 1941 التي اطاحت بولي العهد عبد الاله ونوري السعيد ذروة الصراع بين هذين التيارين، الذي حسم فيما بعد بتدخل الانكليز المباشر لصالح الوصي ونوري السعيد، فاقدم النظام على طرد الضباط القوميين والعناصر القومية امثال ساطع الحصري ومايقرب من مائة من المدرسين الفلسطينيين والسوريين، والغى المؤسسات القومية المعادية لبريطانيا كالفتوة والجوال ونادي المثنى، وفرضت الحكومة الاحكام العرفية.

جاءت نهاية الحرب العالمية الثانية فرصة مناسبة لبريطانيا لتدفع الحكم العراقي نحو المراجعة في تحالفاته، باتجاه الانفتاح وتوسيع قاعدة الحكم، فكان قرار منح حرية تشكيل الاحزاب في عام 1946، حيث انبثقت اول تجربة حزبية حرة، ودخلت شخصيات حزبية معارضة للبرلمان للمرة الاولى. وانفتح الوصي بدعم من بريطانيا على قوى اجتماعية وعشائرية شيعية للتعويض عن تقلص دائرة الدعم السني بعد حركة رشيد عالي، فاخذت تشكل الوزارات بمشاركة شيعيين على الاقل، بعد ان كان تمثيل الشيعة لايزيد عن شخص واحد قبل الحرب العالمية الثانية، كما تولى رئاسة الوزارة شخصيات شيعية للمرة الاولى. ولكن سرعان ماتراجع نوري السعيد عن هذا الانفتاح، فالغى الاحزاب وحل البرلمان واعتمد الاحكام العرفية.

طرح نوري السعيد في عام 1942 مشروع "الهلال الخصيب" من اجل وحدة سورية الكبرى بالتعاون مع العراق. ان نجاح هذا مشروع بالنسبة لنوري السعيد يعني، من ناحية، اطفاء اهم بؤر التوتر-القضية الفلسطينية- التي كادت تعصف بنظام حكمه ابان حركة 1941، وتعيد له، من ناحية ثانية، زعامة التيار القومي.

فالمشروع بمعنى اخر هو تصدير لمشاكل الحكم في العراق التي لم يكن نوري السعيد مستعدا للاستجابة لها، الا وهي ضرورة توسيع المشاركة الشعبية في نظام الحكم، الامر الذي يعني انفتاحا ديمقراطيا قد يكون على حساب نوري السعيد، الذي لم يتردد في استخدام الجيش في عام 1938 للعودة للحكم في انقلاب غير معلن.

ولكن بريطانيا التي لم تستجيب لمشروع الهلال الخصيب في عام 1942 تخوفا من المعارضة الفرنسية، شجعت نوري السعيد في منتصف الخمسينات لتحقيق هيمنة العراق على سورية، بما يبعد سورية عن التيار القومي العربي المعادي لبريطانيا بزعامة مصر الناصرية.

فقد جاء في وثائق الخارجية البريطانية (PRO,FO 371/115954) بعنوان "العراق وسوريا" بتاريخ 10 اكتوبر 1955، تأييد لندن لهيمنة عراقية على سوريا، ومن اجل تحقيق هذا اقترحت لندن تعاون هيئة الاركان العراقية والبريطانية للتدخل العسكري في سوريا مع استعداد بريطانيا لتقديم الدعم المالي لمساعي بغداد في التغلغل في الجيش السوري عن طريق الرشاوى، واعداد قوة عسكرية عراقية وحملة اعلامية واخضاع الاقتصاد السوري للنفوذ العراقي عن طريق القروض وغيرها من اعمال علنية وسرية.

كما قدم 15 نائبا من مجلس النواب (جريدة الحوادث العدد 4181، بتاريخ 15/11/1956)، بطلب الى رئاسة المجلس يقترحون فيه الحاق المملكة الاردنية بالعراق، جاء فيه: (نتقدم باقتراحنا هذا طالبين من الحكومة اتخاذ الاجراءات الدستورية وغيرها لألحاق المملكة الاردنية بالعراق، وضمها اليه ضما تاما نهائيا، واعتبارها اللواء الخامس عشر من الوية العراق . . ان وجود هذه الدولة عالة على الامة العربية. .).

ان تصاعد التيار القومي الجديد المعادي لبريطانيا والصهيونية عزل العراق الملكي عن الاقطار العربية المجاورة، كما خسر النظام قواعده التقليدية في داخل العراق، الجيش والتعليم. و من المفارقات ان تتحول هاتان المؤسستان التي اراد الملك فيصل الاول بواسطتهما بناء العراق الحديث الى الحاضنة الاصطناعية للمعارضة التي اسقطت للنظام الملكي. ان الخطاب والنهج القومي التقليدي، و"الثوري" فيما بعد، ضحى ببناء الدولة القطرية الديمقراطية، باسم "المشروع القومي العربي" الذي بات عمليا غطاءا ايديولوجيا لدكتاتورية العسكر او الحزب الواحد.

(الملف العراقي، العدد 56 - آب 1996)

❋ ❋ ❋